بوقت كالزكاة بخلاف النذر والكفارة لاشعارهما بالفورية حتى يأثم بالتأخير وضبطه ان لا فرق في ذلك بين الواجبة والمندوبة لكن ظاهر كلامهم ان المخلوف انما هو في الواجبة سواء قيد بذلك ام اطلقه وان المندوبة يجوز نقلها فخطأ وكلام القمولي والاذرعي صريح فيه نعم المنهي عنه منها هو الاضحية الذي يجوز له اكله واهداؤه لم يورث عنه لانه ليس مملوكا له كما علم مما مر لكن لوارثه ولاية القسمة والتفرقة والاهداء والاكل كما مال المورث ووقت ذبح الهدي الذي ساقه المحرم اما ساقه الحلال فلا يختص بزمن كهدي الجبران كما يأتي وان ساقه في عمرته لبعده عجب بخلاف ما اقتضاه كلام المتعمد من انه لا يجب تأخيره ليوم النحر وما بعده وان اعتمده الاسنوي وقال كلامهم كالصريح في تعين هذا الوقت لهدي المتمتع ولا يمكن القول به لان الاتساك انه صلى الله عليه وسلم لما امرهم بالعمرة عام الحديبية وساق الهدي لما قلدوه بعقب تحلله وان لم يتركه بمكة حيا ويرجع الى المدينة انتهى قال المصنف وفيه نظر اذ الدليل على ما قاله وان وافقه الاذرعي وغيره فقال الظاهر ان ما ساقه من قصد الحرم غير محرم لا يختص بزمان وان ما بسوقه المتمتع كذلك بل وقت ذبحه وقت التحلل من عمرته انتهى قال العلامة ابن قاسم لا ينافي ما في الشرفاني كالاسنوي في غاية المعاندة والظهور والتحكم منه في غاية العسر قال ع ويمكن ان يجاب عن دعواه بأن قضية الحديبية والفقه حال فعله احتمال ان صلى الله عليه وسلم نذره وعينه وقتا مع تعين الوقت لا يختص بوقت الاضحية انتهى وفي المجموع عن الاصحاب ان المعتمر اذا ذبح هديه عند المروة لا تحل له تحلل ويحلق بعد الذبح وقبل الحلق ولو كان الهدي لا يتمتع والقران توقف استحبابا ذبحه يوم النحر وقت جوازه بعد الفراغ من العمرة التي هي عمرته الخ غير وقت الاضحية والاصح ما نقله الاسنوي عن المتولي واقره من انه لا يتعين له وقتا لانه لم يوقت فيه تعيين اليوم فزه اما اذا عين وقت الاضحية او الطق تعين وقتا اتفاقا حملا له على معهود الشرع او ساقه من غير الحرم خلافا لما بحثه بعضهم ان ساقه من غير الحرم لا يختص بزمان كما يأتي ذلك في الدم قال الطنبداوي المصنف في وقت الهدي المنذور والمتطوع به جرى على الكلام في غيره لكن يفتقر كلام الشهاب الرملي الى تأمل وهو ان يحمل عجبه على ما اذا عين وقتا لا يجب تأخيره ليوم النحر وما بعده لما يعتمده الاسنوي وغيره من ان ما ساك الطريق يلزمه ذبح هديه صلى الله عليه وسلم هديه في ذي القعدة اتفاقا والمتمتعة في الصبيرة على اعتمر في عمرة القضاء عن نفسه سعيد وكانت قد حرمت مثلا الى الجحفة وقد ذبح هديه بعسفان وهو صيد معين وقد يمكن الملك اطلاقهم بلياه ونقل الاسنوي عن المتولي انه لو ذبح الهدي في وقت الاضحية لم يجزه او يطلق فان عين يوما لم يتعين له وقتا اذ ليس في تعيين الوقت قربة وبحث غيره انه اساقه من غير الحرم لا يختص بزمان وكلامهم يأتي ذلك كما ايضا انتهى والاصح عطف على قوله وقت ذبح الهدي الاستئناف كما قاله الاسنوي وغيره بالدليل لا منها من طلوع الشمس يوم النحر بناء على دخول وقت صلاة العيد وهو المعتمد كما في المجموع والروضة والمنهج وقال الاكثرون ومنهم الامام اتفق العلماء على انه يعتبر مضي ما يأتي بعد ارتفاع الشمس كما مر اعانة لزيغ الابصار مضي ذلك من ارتفاع كرمح بالبلد مع مراعاة من يعتبره لا بد من فعل الصلاة وانه لا بد من تقدم ذبح الامام ان اراد الذبح فورا على ذلك لان الائمة مختلفون وفي الصحيحين حادث

تتمة لهم

يشهد لهم بأتي بعضها والجواب عنه ومضي قدر صلاة العيد وخطبتين خفيفتان اي الصلاة والخطبتين فيعتبر اقل ما يجزئ فان ذبح قبل ذلك لم يجزه وكان تطوعا لخبر الصحيحين اول ما ننبدأ به في يومنا هذا ان نصلي ثم نرجع فننحر من فعل ذلك فقد اصاب سنتنا ومن ذبح قبل فانما هو لحم قدمه لاهله ليس من النسك في شيء ولخبر مسلم لا يذبحن احد قبل ان يصلي ولخبر ابن حبان وقطع ايام التشريق ذبح قالوا والمراد بالاخبار التقدير بالزمان لا بفعل الصلاة لان التقدير بالزمان اشبه بمواقيت الصلاة وغيرها ولانه اضبط للناس في الامصار والقرى والبوادي فهذا هو المعتمد فقد صرح به جمع متقدمون وصححه القاضي والجرجاني والروياني في قول الامام لا اري من يعتبر ركعتين خفيفتين بكتبتي ياقل بحري ضعيف وان سبقه اليه القاضي ابو الطيب وقيل لا بد من مضي طويلات لانه صلى الله عليه وسلم قرن بقاف وافتربت وخطب بمتوسطه ومنه يؤخذ ضابط الطول فيندب مراعاة ذلك ويبقى الى غروب شمس اخر ايام التشريق للخبر الصحيح عرفة كلها موقف وايام منى كلها منحر وروى ابن حبان في كل ايام التشريق ذبح وله طرق يقوي بعضها بعضا فهو حسن وهذا مذهب علي وابن عباس وجبير ابن مطعم ابن جبير وكثير من التابعين ثم زعم تفرد الشافعي بذلك فقد اخطأ الا ان اراد انه تفرد به من الائمة الثلاثة فانهم يقولون بانتهاء الذبح بغروب ثاني ايام التشريق وقالا جميع ايامه يوم النحر وفي مرسل يحتج به كما قاله البيهقي انه يمتد الى اخر الحجة والذبح في يوم النحر افضل الا لعذر كان يكثر اللحم فلا يجد من يتصدق عليه ولو مضى بعد فالذي يتجه ما بصر به كلامهم ان التقديم افضل مطلقا مالم تعرض مصلحة تقتضي التاخير كان غاب الفقراء فانتظارهم ليدفعه اليهم طريا افضل وكان قصد اطعام اهله والهدية بمعظمها او كان يصل المسافر اهله في الوقت ولم يجد في سفره من يبيعه بها وذلك لانه صلى الله عليه وسلم نحر في يوم واحد مائة بدنة اهدى اهاكما مر وخبر الترمذي وحسنه ما عمل ابن ادم يوم النحر عملا احب الى الله تعالى من اراقة دم الحديث وخبر الدارقطني عن ابن عباس يرفعه ما انفقت الورق في شيء افضل من في يوم عيد ونقل الرافعي عن الروياني ان من ضحى بعد يوم فرقه على ايام التشريق رده النووي بالحديث المذكور وجواب جمع عنه بان كلام الروياني يقتضي ان ذلك في غير الامام وبه صرح الماوردي رده المصنف بان الحديث دال على انه لا فرق اذا الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم ان يتأسى بها الامة وغيرهم مالم يدل دليل على اختصاصها بالامة فلا يقال هو واقعة عين احتملت كما انا لا نلتفت الى احتمال الخصوصية في افعاله حيث لا دليل على الخصوصية قال الزركشي والحق انه لا يطلق الجواب بافضلية الجمع او التفريق بل قد يكون التقديم في اليوم الاول افضل